الأنباء
الاربعاء 22 مارس 2017

الكندري للروضان: ما خطط الوزارة لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية؟

عيسى الكندري

هل تم ضبط شركات تجارية تتلاعب في الاسعار وتقوم برفع مصطنع فيها؟

وجه نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري سؤالا برلمانيا الى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب بالوكالة خالد الروضان جاء فيه: منذ فترة ليست بالقليلة وكثير من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية الضرورية تعاني من ارتفاع مصطنع في اسعارها خاصة بعد رفع اسعار البنزين العام الماضي، الامر الذي ادى بكثير من الشركات والتجار الى المبادرة في رفع الاسعار لمواكبة هذه الزيادة فكان المواطن هو الضحية، وبما ان البلد مقبل على موسم شهر رمضان الذي يتجه فيه المواطنون والمستهلكون الى الاسواق لتلبية حاجات ومتطلبات هذا الشهر المبارك فيستغل كثير من التجار والشركات هذه الفترة لرفع الاسعار من جهة او احتكارها من جهة اخرى ولعل قضية المواشي التي حدثت مؤخرا ابرز دليل على ذلك، ومن هذا المنطلق، يرجى إفادتي بالآتي:

ما خططكم في وزارة التجارة والصناعة لكبح جماح ارتفاع اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية وبعض الخدمات؟ وما دور اللجنة الوطنية لحماية المستهلك في هذا الشأن؟

ويشعر المواطن بأن الحكومة تخلت عنه وأصبح ضحية لبعض التجار والشركات تقوم بين الفينة والأخرى برفع اسعار المواد الغذائية والتموينية، فكيف تراقب وزارة التجارة والصناعة هذه الشركات من جهة التزامها بالأسعار المعلنة من عدمه؟

وهل تم ضبط شركات تجارية تتلاعب في الاسعار وتقوم برفع مصطنع فيها؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب، فما الإجراءات القانونية التي تم اتخاذها ضد هذه الشركات؟

وهل تطبق الضبطية القضائية ضد الشركات والتجار الذين يتلاعبون بالأسعار؟ اذا كانت الاجابة بالإيجاب، فما إجراءات هذه الضبطية؟ وكم عدد الشركات التي تم التعامل معها من خلال الضبطية القضائية؟

وما استعدادات وزارة التجارة والصناعة ومكاتب حماية المستهلك لشهر رمضان؟ وهل توجد فرق تفتيش ستجول المحافظات لمراقبة الاسعار لكشف التلاعب فيها؟

وهل لدى الوزارة خطة محكمة لضبط اسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية في رمضان؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فما هي؟

ويقوم عدد من الشركات في الفترة باحتكار بعض المواد الغذائية بهدف رفع سعرها عند المواسم وخاصة شهر رمضان المبارك، فكيف ستتعاملون مع هذه الشركات؟ وما العقوبات التي من الممكن ان تتخذ ضد هذه النوعية من الشركات؟

وهل تم ضبط شركات تقوم بهذا الامر لاستغلال جيوب المواطنين؟

ومنذ فترة طويلة وجيب المواطن يمس من قبل بعض التجار الى ان اصبح ضحية لطمعهم وجشعهم، فهل هناك اجراءات للحد من استمرار المساس بجيب المواطن؟

وسوق اللحوم يعد من الاسواق الرائجة في شهر رمضان ونلاحظ ان ازمة في هذا القطاع قد بدأت من خلال استغلال بعض التجار لعملية استيراد المواشي ومحاولة اقتصارها على فئة معينة من التجار، الامر الذي يساهم في احتكار عملية بيع الاغنام واللحوم وبيعها بسعر مرتفع، فما إجراءاتكم لمنع حدوث ذلك؟

وهل هناك نقص في التشريعات والقوانين تحتاج إليها الحكومة للحد من الاستغلال الكبير الذي يتعرض إليه المواطنون وأصحاب الدخول المحدودة في هذا الشأن؟

الدوسري: السماح للعسكريين البدون ممن تنتهي خدمتهم بالبقاء في بيوتهم الشعبية

ناصر الدوسري

قدم النائب ناصر الدوسري اقتراحا برغبة جاء فيه: تقديرا وتكريما للعاملين في الجيش والشرطة من فئة البدون على ما قدموه من خدمات جليلة للوطن بمساهماتهم بالدفاع في الحروب العسكرية، حيث منهم من استشهد واسر وقام بأدوار وطنية كبيرة، تتطلب منا تقديم الوفاء لأبناء هذه الفئة بالسماح لهم في البقاء في بيوتهم التي امضوا فيها أكثر من 30 عاما، قاموا خلالها بترميمها والتكيف معها ومعرفة جيرانهم، خصوصا أن منهم من استدان بمبالغ كبيرة لتأهيل هذه البيوت لتصبح صالحة للسكن فإننا نتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

السماح للعسكريين البدون ممن تنتهي مدة خدمتهم لبلغهم السن القانونية البقاء في بيوتهم الشعبية المخصصة لهم تقديرا وتكريما لهم على ما قدموه في خدمة الكويت.

الحربش يطلب تزويده بنسخة عن الهيكل التنظيمي في شركة كاسكو

د.جمعان الحربش

وجه النائب د.جمعان الحربش سؤالا برلمانيا إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح يطلب فيه تزويده بمعلومات حول الهيكل التنظيمي للشركة الكويتية لخدمات الطيران (كاسكو) والسيرة الذاتية لمدير وحدة تقييم الأداء المؤسسي بالشركة.

وطلب النائب في نص سؤاله بتزويده بالمعلومات التالية عن الشركة:

1ـ نسخة من الهيكل التنظيمي المعتمد للشركة، والجهة التي قامت بإعداده وتاريخ اعتماده وأي تغييرات طرأت عليه منذ عام 2015 حتى الآن.

2ـ نسخة من بطاقات الوصف الوظيفي للمسميات المعتمدة في الهيكل التنظيمي مع ذكر الجهة التي قامت بإعداد هذه البطاقات، وتاريخ اعتمادها وهل تم نشرها لجميع الموظفين أو تعميمها على الإدارات المعنية، مع المستندات الداعمة لذلك.

3ـ نسخة من السيرة الذاتية لمدير وحدة تقييم الأداء المؤسسي والاشتراطات الوظيفية للمسمى المذكور، والخبرات السابقة له بموجب شهادة صادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

4ـ مسوغات تعيين مدير وحدة تقييم الأداء المؤسسي وتاريخ تعيينه في الشركة والتدرج الوظيفي له منذ تاريخ تعيينه حتى الآن ومدى ترقيته خلال سنة واحدة خمسة مستويات وظيفية دون زملائه المعينين معه في العام نفسه.

5ـ المهام التي أوكلت لمدير وحدة تقييم الأداء المؤسسي، بالإضافة إلى عمله، مع نسخ من كتب التكليف وإنهاء التكليف إن وجد.

أقرت تعديلاً على قانون المحكمة الإدارية ورفضت رفع الحصانة عن الفضل

«التشريعية»: يحق الطعن أمام القضاء الإداري لكل من صدر ضده قرار بسحب أو فقد جنسيته

خالد الشطي ود. عبدالكريم الكندري ومحمد الدلال ومبارك الحجرف ومحمد هايف ومرزوق الخليفة اثناء اجتماع اللجنة التشريعية

أقرت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية تعديل قانون إنشاء المحكمة الإدارية لبسط سلطة القضاء في النظر بمسائل سحب وإسقاط وفقد الجنسية الكويتية، ورفضت طلب النيابة العامة رفع الحصانة البرلمانية عن النائب أحمد الفضل.

وأوضح رئيس اللجنة النائب محمد الدلال في تصريح صحافي بمجلس الأمة أن اللجنة بحثت التعديلات المقترحة على قانون إنشاء المحكمة الإدارية ووافقت بأغلبية أعضائها على إضافة فقرة جديدة بقانون المحكمة الإدارية تنص على انه «يحق لكل من صدر قرار إداري بسحب او فقد جنسيته الطعن أمام القضاء الإداري».

وبين الدلال ان التعديل يحقق العدالة الشرعية والدستورية، موضحا انه إذا كانت المراسيم الأميرية تخضع لسلطة القضاء فمن الأولى ان تخضع القرارات الادارية أيضا لذلك.

وبين ان اللجنة رأت عدم مناقشة مسألة نظر القضاء في إنشاء دور العبادة لعدم المواءمة.

طلب وزير الصحة بوضع حل سريع للعاملين البدون

عبدالكريم الكندري يشيد بإقرار «التشريعية» تعديل قانون المحكمة الإدارية

د. عبدالكريم الكندري

يجب أن ينظر القضاء في الإبعاد وهناك إبعاد تعسفي

أشاد النائب د.عبدالكريم الكندري بإقرار اللجنة التشريعية تعديل قانون المحكمة الإدارية ليشمل نظر سحب الجنسية، وقال إنه من غير المنطقي أن يتصدى القضاء لمراسيم الحل والدعوة للانتخابات ولا يتصدى لقرارات الجنسية.

وأوضح الكندري في تصريح صحافي في مجلس الأمة انه مع إلغاء نظرية اعمال السيادة تماما وأنه لا سيادة في الدولة الا للشعب عن طريق القانون والسيادة ليست أمرا منزلا من السماء بل جاءت بقانون نريد تعديله الآن.

وقال: إذا كنا نتكلم عن فصل السلطات فيجب أن ينظر القضاء في كل المسائل بما فيها الإبعاد وهناك إبعاد تعسفي.

وفي شأن آخر، طالب الكندري وزير الصحة د.جمال الحربي بوضع حل سريع للعاملين البدون الذين لم يتقاضوا رواتبهم في الوزارة منذ 3 أشهر.

وأشار إلى إن إضراب البدون العاملين في السجلات الطبية بمستشفى الجهراء جاء لعدم تسلمهم رواتبهم منذ ثلاثة اشهر.

وقال: ألا تخافون الله بتأخير رواتب متدنية ثلاثة اشهر ولماذا هذه السياسة مع البدون وغدا نخشى أن تسجل لهم وزارة الداخلية قيودا أمنية بسبب الإضراب واحمل وزير الصحة المسؤولية عن استمرار الوضع واذا كانت المشكلة مالية فيجب ان تحل.

وأضاف: اذا لم ار حلا سريعا لهذا الموضوع فلن أتردد بوضعك على المنصة بمحور واحد وهو انك لا تعطي الناس أرزاقها.

وثمن الكندري ما صرح به وكيل التربية من الاستغناء عن الفائض من المعلمين الوافدين وطالب بالاستمرار في سياسة الإحلال.

وأوضح الكندري أنه توجه لوزير المالية بسؤال حول البنك الدولي والمبالغ التي يسحبها من الميزانية وما يقدمه البنك للكويت.

وأشار إلى أنه بعد البحث والتحري وجد ان البنك لا هو بنك ولا هو دولي ما هو الا مؤسسة تقدم الاستشارات والكثير من الدراسات التي قدمها للدولة بملايين الدنانير محفوظة في الادراج.

وتساءل الكندري: لماذا لا تتم الاستعانة بالمختصين من الكويتيين بدلا من البنك الدولي؟

وقال إنه سيوجه سؤالا آخر إلى الوزير عن عدد الكويتيين العاملين في البنك الدولي.

من ناحية أخرى، قال الكندري إنه تقدم باقتراح بقانون لتعديل قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لنقل تبعية وحدة التحريات في البنك المركزي.

وطالب الكندري بألا يزيد التعامل النقدي عن مبلغ يحدده وزير المالية حتى نقضي على ظاهرتي «الجناط» و«الكراتين» وأنه يجب ان يتم التعامل بالمبالغ النقدية الضخمة.

المطيري: ما نسبة الوافدين العاملين في وزارتي التجارة والشباب؟

ماجد المطيري

قدم النائب ماجد المطيري سؤالا الى وزير التجارة والصناعة ووزير الشباب بالوكالة خالد الروضان جاء فيه:

بعد تداول خبر قرار استغناء وزير التجارة والصناعة ووزير الشباب عن المستشارين الوافدين العاملين في مكتبه واستبدالهم بكفاءات وطنية وما تبع ذلك من إرشادات نيابية بالقرار صاحبها زخم إعلامي واسع النطاق خرج الوزير بتصريح في حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي تويتر ينفي فيه هذا التصريح ويؤكد انه غير دقيق، مبررا ذلك بأن عملية الإحلال تحتاج وقتا ولا يمكن ان تتم بهذه السرعة؟

وبناء على ما سبق نتوجه بالأسئلة التالية:

ما نسبة الوافدين العاملين في وزارتي الشباب والتجارة مقارنة بنسبة الكوادر الوطنية؟

وما الجدول الزمني لإحلال المستشارين الوافدين بالكوادر الوطنية في الوزارتين؟

يرجى إفادتنا بالمؤهلات العلمية والخبرات العملية للمستشارين الوافدين.

كما يرجى إفادتنا برواتب المستشارين الوافدين والمزايا المالية التي يحصلون عليها.

هل هناك رؤية واضحة لدى الوزارة لاستبدال المستشارين الوافدين بالكفاءات الوطنية؟

وماذا عن الوظائف الأخرى في وزارتي التجارة والشباب، هل هناك استراتيجية لإحلال العمالة الوطنية بدلا عن الأجنبية؟

هل تمت مخاطبة ديوان الخدمة المدنية لمعرفة ما اذا كان هناك من المواطنين من يملكون الكفاءة والخبرة لمثل تلك المناصب؟ فإذا كانت الإجابة بنعم نرجو إفادتنا إذا ما تمت الاستعانة بهم لشغل مناصب مستشارين.

طلب تزويده بأسماء الموقعين على الوثيقة

الصالح: ما عقوبات شركات الأغنام التي تعتزم وقف الاستيراد ورفع الأسعار؟

خليل الصالح

وجه النائب خليل الصالح سؤالا برلمانيا إلى وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الشباب خالد الروضان عن وجود وثيقة اتفاق مسربة بين بعض شركات استيراد الأغنام لرفع أسعار الماشية قبل شهر رمضان المقبل، وأن الشركات هي التي تقوم بالتسعير من دون مراجعة الحكومة.

ونص السؤال على ما يأتي: في ضوء ما تكشف عن وجود وثيقة اتفاق مسربة بين بعض شركات استيراد الأغنام لرفع أسعار الماشية قبل شهر رمضان المقبل، والتي تؤكد أن هناك تلاعبا بالأمن الغذائي، وأن الشركات هي التي تقوم بتسعير بضائعها من دون مراجعة الحكومة، أو الحصول على موافقة رسمية من المسؤولين أو إذن مسبق بتغيير أسعارها لتتناسب مع السوق المحلي، ليتبين أن جشع الشركات والتجار واتفاقهم على عمل مثل هذه الوثيقة المسربة للحصول على توقيعات، لرفع الاسعار كان له دور رئيسي في الغلاء، والذي ينعكس بالسلب على حياة المواطن في البلاد.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1ـ ما أسماء الشركات الموقعة على الوثيقة؟ وهل يوجد أي من هذه الشركات الموقعة قد اتخذت عقوبات بحقها أو احالة إلى النيابة خلال السنوات الخمس الماضية تتعلق بالأسعار وحماية المستهلك أو غير ذلك؟ مع بيان ذلك بالوثائق والمستندات.

2ـ هل الحكومة قادرة على وقف هذه الاتفاقية بين الشركات؟ أم ستعتبر هذه الاتفاقية أمرا واقعا على المواطن الكويتي أن يتقبلها؟

3ـ بما أن مسألة الأمن الغذائي مسألة أمن قومي فما الإجراءات التي ستتخذها الحكومة للتصدي لهذه المواقف المهددة لسلامة الأمن الغذائي؟

4ـ هل هناك عقوبات أولية يتم إخطار الشركات الموقعة على مثل هذه الوثيقة بها؟ يرجى معرفتها ان وجدت.

استفسر عمن رفضت طلبات تمديد علاجهم

عبدالله يطلب جدولاً بأعداد مرضى العلاج في الخارج

د. خليل عبدالله

وجه النائب د.خليل عبدالله سؤالا إلى وزير الصحة د.جمال الحربي جاء فيه: نمى إلى علمي أن هناك تعسفا في استعمال السلطة المخولة للقائمين على منح الموافقة لبعض مرضى العلاج بالخارج لتمديد مدة علاجهم أو رفض تمديد العلاج لمن انتهت فترة علاجه المحددة له ولم يثبت شفاؤه أو لم ينته علاجه.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بما يأتي:

1 ـ جدول بأعداد المرضى المرسلين للعلاج بالخارج على نفقة وزارة الصحة ومدة العلاج وتحديد أسماء الدول التي تلقى فيها المرضى العلاج، وحالات العلاج المنتهية والحالات المستمرة بالعلاج منذ بداية عام 2016 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2 ـ كشف بعدد المرضى الذين يتلقون العلاج على نفقة وزارة الصحة وطالبوا بتمديد مدة علاجهم ورفض طلبهم.

3 ـ كشف بأعداد المرضى السريريين بالمستشفيات الخارجية ورفض طلب تمديد علاجهم على نفقة وزارة الصحة، مع ذكر سبب الرفض قرين كل حالة مرضية.

4 ـ في حال وجود حالات مرضية رفض طلب أصحابها استكمال علاجهم بالخارج وحصل لأي منهم مضاعفات سريرية بعد عودته للبلاد، فهل تتحمل وزارة الصحة مسؤولية قرارها برفض تمديد مدة العلاج بالخارج في الجهة التي كان يتلقى علاجه فيها؟ وهل هناك آلية معتمدة لدى وزارة الصحة في رفض استكمال المستحقين لعلاجهم بالخارج أو في اتخاذ قرار بعدم استكمال باقي مدة العلاج؟ إذا كانت الإجابة بنعم، فيرجى تزويدي بهذه الآلية، وفي حال كانت الإجابة بالنفي فمن المسؤول بوزارتكم الموقرة بالموافقة أو رفض التمديد أو السماح باستكمال العلاج لمستحقيه كلما دعت الحاجة إلى تمديد العلاج؟